

في صلاة في هذه الآية ولا يجوز...  
بما نزلت تراه فلا بد من تكبيره فانه يراى قال في الحكم فرغ فليدبر عن الاغيار ثم تلاه  
بالمعارج والاشرار الثالث لو شك في تكبيره الاحرام هل يكبره ام لا بان  
ما ركع فقال ان يركع فانه يكبر بغير سلام ثم يستأنف الصلاة وان كان بعد  
علي من من شك في صلواته ثم بان الظهر ولو كان الشاك اما ما فقال سميون  
بعضي في صلواته واذا سلم سلامهم فان قالوا احرمت رجع الي قولهم وان شكوا اعاد  
جميعهم انظر التنصير للمعنى الرابع يستحب للامام تأخير الاحرام قليلا بعد  
الاقامة بقدر نشوية الصفوف لان المأمومين اذا اشتغلوا بتسويتها فانهم  
يتركون كثير من الامام وان اشتغلوا بالتكبير فانهم تسويتهم وقد كان عمر وعثمان  
يوكلان رجالا بتسوية الصفوف فاذا اخبروا عما يتسويتها كبرا ويستحب له  
ايضا ان لا يدخل المواب الا بعد الاقامة وهي احد ثلاث يعرف بها فقه  
الامام فخطبة احرامه وسلامه ابي اسراعه بهما وعدم تطييبهما اليلا يشاركة  
او يسبقه المأموم فيهما وتقصير الجلوس الوسطى الخامس قال بعضهم  
اقوال الصلوة كلها ليست فرضا الا الثلاثة تكبيره الاحرام والفاحة والسلام  
واقوالها كلها فربما بين الاثلاثه رفع اليدين عند تكبيره الاحرام والجلوس  
الوسطى والتيامن بالسلام انتهى زاد في الفوائد والاعتدال اي فانه علي  
قول الاكثر ليس بفرض ثم انه يرد على الثاني ان هناك من الافعال ما هو سنة  
سما للقيام للوقوف والجلوس الزايد علي قدر السلام من الثاني والزايد علي الطائفة  
وردت فندى علي امامه وعلي من علي يساره وورد بعضهم علي ذلك ايضا كيفية  
الجلوس وتحرير السبابة واجاب بان مرادهم بالافعال الواجبة التي ليست  
من هيئات الصلاة واما ما هو من هيئتها فهو من الفصل الثالث القيام  
في القرص لها فلا يكبر جالس ولا متجيبا فان فعل لم يجز وفي المسبوق  
لا يدل ان احدها انه لا يجب عليه القيام لها وعليه فيعتد بتلك الركعة والخلاف  
في الركعة وحده الماعتد بالركعة وعدمه واما الصلاة فهي صريحة ومجلا  
اذا فعل بعض التكبير في حال قيامه وانتم في حال الخطا او بعده من غير  
فصل بين اجزائه فان فصل بين اجزائه فينبغي ان يقال بطلان الصلاة  
كلها لعدم الاتصال بين اجزا التكبير واما ان اي به كله في حال الخطا او ابتداء